جمهورية مصر العربية

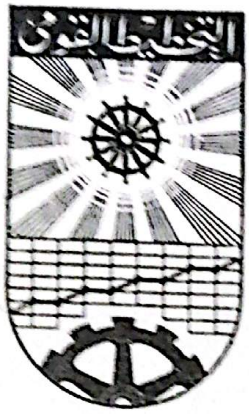

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٥٥٦)

محاضرات
فى
النقـــــود والائتمـــــان

دكتور أحمد عبد العزيز الشرقاوى

مايو ١٩٧٧

القاهرة
شارع صلاح سالم مدينة نصر

بسم الله الرحمـــــن الرحـــــيم

" التوصيف النقـــــدى للتضخـــــم "

(نظريا وتطبيقيـــــا)

المحتويات

	رقم الصفحة
١ ـ تمهيد	١
٢ ـ هل التضخم ظاهرة نقدية بحته ؟	٣
٣ ـ المقاييس النقدية للتضخم :	١١
٤ ـ أهم الملامح النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى :	١٦
٥ ـ بعض القرارات المقترحة :	٢٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ ـ تمهيـــــــد :

ليس من المبالغة فى شئ اذا ما قلنا أن موضوع التضخم Inflation يحتل فى الوقت الحاضر مكان الصداره من اهتمام الدوائر الاكاديمية والتنفيذية والشعبية على الصعدين المحلى والدولى ، ذلك لان التضخم اصبح الان ظاهرة عالمية Universal Phenomenon تشترك فيها الدول الرأسمالية دائما (نتيجة لقاعده الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتوزيع والحرية فى اتخاذ جميع انواع القرارات الاقتصادية بصورة فورية) ، والدول الاشتراكية أحيانا (نتيجة القصور واخطاء فى نظام التخطيط القومى الشامل) وكذلك الدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء .

ويرجع ذلك الاهتمام على هذا المستوى بتلك الظاهرة او المشكلة الى ما للتضخم من اثار سيئة تهدد عمليات النمو والتنمية ومستويات الاستقرار الاجتماعى . وتتمثل اهم تلك الاثار فى الاتى :

أ ـ أضعاف ثقة الافراد فى العملة الوطنية . فالتضخم ، وما ينجم عنه من تخفيض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع مستوى الاسعار ، يؤدى الى ان تفقد النقود احدى وظائفها المشتقة باعتبارها مخزن للقيمة . ونتيجة لذلك يزداد ميل الافراد للاستهلاك وينقص بالتالى ميلهم للادخار .

ب ـ سوء تخصيص الموارد الاقتصادية . فالتضخم يؤدى فى الغالب الى اتجاه رؤوس الاموال الى مجالات النشاط الاقتصادى ـ سواء فى سوق السلع والخدمات او فى سوق عوامل الانتاج او فى سوق الاصول المالية ـ التى تحقق اقصى ربح ممكن نتيجة لارتفاع الاسعار وبصرف النظر عن مدى فائدتها من عدمه لرفع معدلات نمو الاقتصاد القومى ككل .

جـ ـ اضعاف المقدرة التصديرية . فالتضخم وما ينجم عنه من ارتفاع المستوى العام للاسعار يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، وبالتالى انكماش اسواق التصدير لدولة معينة . وكنتيجة لذلك فان حصيلة ما تملكه تلك الدولة من العملات الاجنبية سوف تقل ، الامر الذى يضعف بالتالى مقدرتها الاستيرادية . ومن ثم فانه يمكن القول بأن التضخم يعرض موازين مدفوعات تلك الدول لاختلالات جوهرية .

د — فتح باب المضاربات بأنواعها المختلفة فى جميع الاسواق .

هـ — اختلال التوازن الاجتماعى بين الطبقات والفئات المختلفة . فالتضخم يؤدى الى تخفيض الدخل الحقيقى لاصحاب الدخول الثابتة المتولدة مقابل عمل ، على حين زيادة عوائد عوامل الانتاج الاخرى (وخاصة الارباح والايجارات) . ومن ثم فانه من هذه الزاوية يؤدى الى تعميق حدة التفاوت فى توزيع الدخل القومى ، الامر الذى قد يؤثر على درجة الاستقرار الاجتماعى وحالة السلام الاجتماعى فى بلد معين .

وفى الواقع يمكن القول بان محور وهدف اهتمام المحافل الاكاديمية بالتضخم — كظاهرة او مشكلة لها ما لها من اثار سيئة سبق تحديد اهمها — هو الوصول الى صياغة وتفسير محور لها من حيث المحتوى والماهية والابعاد والاسباب نظريا وتطبيقيا ، خاصة وان التضخم — كاصطلاح اقتصادى — استعصى ويستوعلى التعريف الجامع الشامل ، وذلك لاسباب يتمثل اهمها فى الاتى : (١)

— غموض الاصطلاح ذاته .

— تعدد العمليات او الحالات التى يعبر عنها هذا الاصطلاح .

— تنوع الاسباب التى تؤدى الى ظهور هذه المشكلة ، واختلافها باختلاف المكان والزمان .

ارتكازا على وانطلاقا من ما تقدم ، فان اساس تناولنا الموضوع التضخم فى محاضراتنا هو الاقتصاد على محاولة تقديم توصيف نقدى للتضخم ، وذلك عن طريق الاجابة على مجموعة من الاسئلة ، يتمثل اهمها فى ثلاث هى :

أولا : هل التضخم ظاهرة نقدية بحته ؟

Does inflation means a pure monetary phenomenon ?

ثانيا : ما هى اهم المقاييس النقدية للتضخم ؟

What are the main monetary measures of inflation ?

---

(١) للتفصيل أنظر :

احمد عبدالعزيز الشرقاوى ، المناهج التحليلية للتضخم (دراسة نظرية) ، مذكرة خارجية رقم ١١٧٢ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ١ — ٨ .

ثالثـا : ما هى اهم الملامح النقدية لمشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى ؟

What are the main monetary aspects of inflation problem in the Egyptian Economy ?

٢ - هل التضخم ظاهرة نقدية بحتـــه ؟

يرجع ظهور واستخدام التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة أو مشكلة اقتصاديـــة معينة الى الحرب العالمية الاولى . ولقد استخدم ذلك الاصطلاح للدلالة على الزيادة الغير عادية فى النقود التى حدثت فى وسط وشرق اوربا - وخاصة فى المانيا والنمســا وروسيـــا - دون ان يصاحب ذلك زيادة مماثلة فى السلع والخدمات ، الأمر الذى ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار ارتفاعا حادا .

ومن هنا اصبحت نظريا التضخم منذ ذلك الوقت وحتى الان تعيش كجزء من نظريـــة النقود والائتمان فى الكتب الاقتصادية التقليدية التى تدرس فى الجامعات والمعاهد العلميـــة ، ارتكازا على المعالجة الكلاسكية للتضخم . وترتكز تلك المعالجة فى الواقع على اعتبار ان التضخـــم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة نقدية ومالية بحته . ومن ثم فلقد ظهرت تعاريف متعدده للتضخـــم استنادا على هذا الاتجاه ، منها على سبيل المثال وليس الحصر : (١)

- التضخم هو عبارة عن زيادة فى كمية النقـــود .

Inflation is an increase in the amount of money

- التضخم هو عباره عن الارتفاع فى معدل الانفاق والدخـول .

Inflation is an increase in the rate of spending and incomes

---

(١) انظـــر : B. Hansen, A Study in the Theory of Inflation, George Allen and Unwin LTD, London, 1959, pp. 1-20

— التضخم هو عبارة عن ارتفاع فى مستوى الاسعار او تدهور فى القوة الشرائية لوحده النقدية المستخدمـــه

Inflation is an increase in the price level or a deterioration in the purshacing power of money

وفى الواقع فانه من الواضح ان هذه الامثلة من تعاريف التضخم تستند على نظريـــة كمية النقود . (١)

ومن ثم فان السؤال الذى يطرح نفســـه هو :
هل يمكن التسليم طبقا لهذا الاتجاه التقليدى بأن التضخم هو ظاهرة نقدية بحته ؟

فى الواقع يمكن القول بداية ان اجابتنا على هذا السؤال هى لا .
ولكن لماذا لا ؟ اى لماذا التضخم ليس ظاهرة نقدية بحته ؟ ان ذلك يرجع الـــى ان التعريفات التقليدية — السابق اعطاء امثلة عنها — تعتبر الى حد كبير قاصرة فى قوتهـــا التفسيرية والتحليلية لما تتسم به من سطحية وجزئية فى تحديد محتوى ومضمون هذا الاصطلاح . وليس أدل على ذلك من انها تركز بعضها على احد مظاهر او اعراض التضخم ، ويركز البعـــض الاخر على احد المسببات . فعلى سبيل المثال ، فالتعريف القائل بان التضخم هـــو عبارة عن ارتفاع فى مستوى الاسعار او التدهور فى القوة الشرائية لوحده النقد المستخدمه .

هذا التعريف للتضخم من الصعب ان نقبله علميا كتعريف محدد لهذا الاصطـــلاح . ذلك لان مجرد ارتفاع الاسعار ليس فقط مؤشر غير كافى وانما ايضا غير ضرورى احيانا للدلالـــة على التضخم للاسباب الاتية :

أ — من الممكن ان يكون هناك تضخم بدون ارتفاع فى الاسعار اذا ما طبقت نظم التحكـــم والرقابة على الاسعار بواسطة اجهزة الدولة . وهذا ما يطلق عليه حالة " التضخـــم المكبوت " .

---

(١) انظـــر :
احمد عبد العزيز الشرقاوى ، محاضرات فى النقد والائتمان ، مذكرة رقـــم ٥٢٣
معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ٣٩ — ٤٣ .

ب ـ من الممكن ان يكون ارتفاع الاسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة ولتحسينات نوعية فى المنتجات الحالية او لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية مثل الضرائب غير المباشرة .

جـ ـ عند الحديث عن التضخم كحالة عكسية للانكماش ، فان تعريف الاول بانه مجرد الارتفاع فى مستوى الاسعار يعتبر غير مناسب ، وذلك لان مشكلة الانكماش ليست مجرد مشكلة انخفاض الاسعار بقدر ما هى تعبير عن وضع خطير يتمثل فى انخفاض احجام الانتاج والعمالة .

ومن هنا اتجهت الدراسات الاقتصادية الحديثة الى معالجة التضخم ليس كظاهرة نقدية ومالية بحته فقط ، وانما كظاهرة ذات مضمون اجتماعى ـ اقتصادى Socio ـ economic شامل ، يعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة سواء العينية (والتى تتمثل فى عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات) او النقدية (والتى تتمثل فى عمليات اصدار وتعبئة وتوزيع واستخدام الموارد النقدية) بابعادها الموضوعية (الموارد الاقتصادية) والتنظيمية (الوحدات الاقتصادية) .

وفى اطار هذا الاتجاه الحديث فى معالجة التنظيم ، يمكن التمييز بين مناهجين بحثيين اساسيين هما :

المنهاج الاول :

يقوم على اخذ التضخم ـ بالمفهوم السابق ـ على انه اصطلاح اقتصادى يعبر عن عدد من الظواهر او العمليات او الحالات المختلفة التى لاتتحرك بالضرورة فى اتجاه واحد ووقت واحد مثل :

١ ـ الارتفاع المفرط فى المستوى العام للاسعار .

٢ ـ ارتفاع الدخول النقدية او عنصر من عناصرها مثل الاجور او الارباح .

٣ ـ ارتفاع التكاليف .

٤ ـ الافراط فى خلق النقود الائتمانية .

ومن ثم فانه طبقا لهذا الاتجاه من الضرورى تمييز كل ظاهرة او حالة على حـــده واطلاق اصطلاح التضخم على كل ظاهرة او حالة منفردة مع تمييزه بالحالة او الظاهرة الـــتى يطلق عليها . وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات مثل :

١ - تضخم الاسعار ، ويشير الى الحالة الاولى .

٢ - التضخم الدخلى ، ويشير الى الحالة الثانية ، وينقسم الى :

أ - تضخم الاجـــــور .

ب - تضخم الاربـــــاح .

٣ - تضخم التكاليف ، ويشير الى الحالة الثالثة .

٤ - التضخم النقدى ، ويشير الى الحالة الرابعة .

ويتم التحليل على اساس هذه الحالات المختلفة كل على حده طبقا لهذا الاتجـــاه البحثى ، وذلك باستخدام الاصطلاحات المقابلة لكل حالة من هذه الحالات . وهنا يجـــدر التنويه الى انه عندما يستخدم اصطلاح التضخم دون تمييز الحالة او الظاهرة التى يطلق عليها ، فان المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الاسعار ، وذلك لان الارتفاع المفرط فى الاسعـــار هو الذى ينصرف اليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم . هذا بالاضافة الـــى ان ذلك يؤكده ايضا جوهر النظريات المختلفة التى تعالج موضوع التضخم . فالموضوع الذى تعالجه نظريات التضخم المختلفة يتمثل فى تحليل العملية الديناميكية لتكوين الاسعار والبحث عن القوى التى تسبب تحركات الاسعار والاثار التى تترتب على هذه التحركات .

واذا كان ذلك كذلك ، فانه يجدر التأكيد على ان التضخم - بهذا المفهـــوم التحليلى - لاينبغى ان يعبر عن مجرد الارتفاع المفرط فى الاسعار فقط ، وانما ارتفـــاع مفرط فى الاسعار يتصف بالخصائص الاتية :

١ - انه يؤدى الى مزيد من الارتفاعات المتتالية والمتعاقبة فى مستويات الاسعار المختلفة .

٢ - انه لايؤدى الى زيادة فى مستويات التوظف والانتاج الحقيقى .

٣ - انه ليس مؤقت ، يمكن ان يحدث في بعض الاسواق نتيجة بعض العوامل المعارضة والطارئة ، مثل التغيرات الطبيعية ، وانما مستمر .

٤ - ان الاسعار هنا مقاسة بعد استبعاد قيمة الضرائب غير المباشرة والاعانات .

المنهاج الثـــانى :

يقوم على أخذ التضخم - بالمفهوم السابق - على أنه اصطلاح اقتصادى يعبر عن ظاهرة او مشكلة شمولية واحدة لها مجموعة من الاعراض التى تظهر نتيجة لمجموعة من المسببات التى ترتبط بالواقع الاقتصادى كنظام وهيكل لدولة لدولة معينة وفى فترة معينة .

ولما كان التضخم - كما سبق ذكره - كاصطلاح يعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة بابعادها المختلفة ، هو ظاهرة عالمية فى واقع الامر تشترك فيها الدول الرأسمالية دائما نتيجة لحرية تملك وسائل الانتاج والتوزيع وغياب التخطيط القومى المركزى ، والدول الاشتراكية احيانا نتيجة قصور او اخطاء فى نظام التخطيط القومى الشامل ، كما تشترك فيها الدول المتقدمة والدول النامية ايضا ، فان تطبيق هذه الطريقة البحثية يقتضى ان نحدد النظام والهيكل والواقع الاقتصادى الذى سوف نشخص فى اطاره اعراض وأسباب التضخم .

وهنا فاننا سوف نحاول حصر مجموعة الاعراض والاسباب العامة والاساسية من واقع الدول النامية او المتخلفة التى تأخذ من الاشتراكية كنظام اقتصادى . وغنى عن البيان ان السبب فى ذلك التحديد ، اى بمعنى اختيار ذلك الواقع والنظام الاقتصادى هو الاتساق مع وضع الاقتصاد المصرى ، والذى سوف نحاول ان نحدد مجموعة الملامح النقدية لمشكلة التضخم فيه خلال السنوات العشر الاخيرة .

ارتكازا على التحديد السابق لماهيه هذا الاتجاه البحثى ، فانه يمكن حصر مجموعة الاعراض العامة والاساسية للتضخم فى صورة مجموعة من الاختلالات - الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة ، وبالتالى فى صورة مجموعة من المؤشرات . وتتمثل اهم هذه الاعراض او المؤشرات الدالة على وجود التضخم فى الاتى :

المؤشـــر الاول :

اختلال العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع والخدمات ، والـذى يأخذ صورة فائض طلب يؤدى الى الارتفاع المفرط والمستمر فى الاسعار .

ويمكن التدليل على ذلك باستخدام مؤشر الارقام القياسية لمستويات الاسعار المختلفة ، وذلك عن طريق تحديد مسار ومدى الاتجاهات الصعودية لهذه الارقام .

المؤشـــر الثانـــى :

اختلال العلاقية بين اجمالى الاستخدامات الرأسمالية والجارية واجمالـــى الموارد الرأسمالية والجارية للموازنة العامة للدولة ، وذلك فى صورة تجاوز الاولى عـــن الثانيـــة .

ويمكن التدليل على ذلك باستخدام مؤشر رقم العجز فى الموازنة العامة للدولة .

المؤشـــر الثالـث :

اختلال العلاقة بين جانبى الموارد والاستخدامات لميزان المدفوعـــات (بمكوناته الثلاث ، اى الميزان التجارى والحساب الجارى وحساب المعاملات الرأسمالية) . وذلك فى صورة تجاوز الثانى عن الاول .

ويمكن التدليل على ذلك باستخدام مؤشر رقم العجز فى ميزان المدفوعات .

المؤشـــر الرابـــع :

اختلال العلاقة بين الاجور النقدية وانتاجية العمل فى صورة ارتفاع الاول عن الثانـــى .

المؤشـــــر الخامـــس :

اختلال العلاقة بين حجم ومعدل الادخار القومى وحجم ومعدل الاستثمار القومى فى صورة انخفاض الاول عن الثانى .

المؤشـــــر الســـادس :

اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير للمعروض النقدى (والذى يتكون من صافى النقد المتداول خارج البنوك + الودائع تحت الطلب بالبنوك) وحجم ومعدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانـــى .

المؤشـــــر السابـــع :

اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير السنوى لاجمالى الائتمان المحلى (والذى يتكون من اجمالى المطلوبات من القطاع الخاص والبنوك المتخصصه والحكومة أو من استثمارات البنوك التجارية فى الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات + استثمارات البنك المركزى فى اذون الخزانة والصكوك الحكومية الاخرى) . وحجم ومعدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانـــى .

اما فيما يتعلق بالاسباب العامة والرئيسية التى يمكن ان تؤدى الى ظهور الاعراض العامة السابق تحديدها للتضخم ، فانه يمكن حصرها وتصنيفها فى المجموعات الاربعة الاتية :

المجموعة الاولـــــى :

اسباب تتعلق بالتنمية كعملية حتمية للقضاء على التخلف كواقع يتصف بانخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي واختلال وجمود الهيكل الاقتصادى بصفة عامة والانتاجى بصفة خاصـــة وتنتج من مشاكلها وخاصـــة :

١ — الضغط او الانفجار السكانى .
٢ — ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك .
٣ — انخفاض انتاجية العمل .
٤ — تدهور شروط التبادل الخارجى .

المجموعة الثانية :

اسباب تتعلق باستراتيجية واطار ومنهاج التنمية المطبق ، وخاصة تلك التى تنتج من:

١ — عدم التحديد والوضوح الكافى لاستراتيجية التنمية .
٢ — عدم توافر مقومات التطبيق السليم لنظام التخطيط الشامل .
٣ — عدم التحديد الواضح لدور القطاعات الاقتصادية (وخاصة القطاع العام والقطاع الخاص) فى مجالات انتاج وتوزيع السلع والخدمات .
٤ — جمود وتضخم الجهاز الادارى الحكومى .

المجموعة الثالثة :

اسباب تنتج من عدم كفاية وكفاءة السياسات الاقتصادية (وخاصة السياسات النقدية والمالية) المطبقة وخاصة :

١ — السياسة السعرية والدعم السلعى .
٢ — السياسات النقدية ، وخاصة سياسة الاصدار النقدى — سياسة الاقتراض والاقتراض الداخلى والخارجى — سياسة سعر الفائدة — سياسة سعر الصرف سياسة النقد الاجنبى .
٣ — سياسات توزيع واعادة توزيع الدخل القومى ، وخاصة السياسة الاجرية — السياسة الضريبية — سياسة الاعانات .
٤ — سياسات الانفاق العام .

المجموعـــة الرابعـــة :

اسباب تنتج من بعض الاوضاع الخاصة التى تفرضها ظروف الحرب ، وما تتطلبه من انفاقات ضخمة فى المجال العسكرى او فى مجال اعادة التعمير .

٣ - المقاييس النقدية للتضخـــم :

ان ظهور واستخدام بعض المقاييس للقوى والضغوط التضخمى يشكل تطورا هاما فى مجال الدراسات الحديثة للتضخم ، والتى تلزم السلطات النقدية والمالية حتى تتمكن من اتخاذ القرارات التى تكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادى بصفة عامة والاستقرار النقدى والمالى بصفة خاصة .

وهنا سوف نقتصر فى هذا المجال على عرض أهم المقاييس النقدية للتضخم Monetary Measures of Inflation ، وذلك ارتكازا على الكتطابقة الاتية - التى يقررها قانون فالراس للاسوان ، وهى :

فائض عرض النقود = فائض الطلب على السلع والخدمات +
فائض الطلب على عوامل الانتاج +
فائض الطلب على الاصول المالية .

وتتمثل اهم تلك المقاييس النقدية للتضخم فى :

١٠٣ . مقياس فائض المعروض النقدى :

يمكن التعبير عن هذا المقياس بالمعادلة الاتية

$$G_m = \Delta M - \frac{M}{y} X \Delta y$$

حيث :

G_m : تحتل فائض المعروض النقدى (او ما يعرف احيانا بالفجوة التضخمية النقدية) .

M : تمثل اجمالى المعروض النقدى (والذى يتكون من كمية اوراق النقد المتداولة خارج البنوك + الودائع تحت الطلب) . (*)

y : تمثل اجمالى الناتج القومى الحقيقى (اى بالاسعار الثابتة) .

ΔM : تمثل مقدار التغير فى اجمالى المعروض النقدى .

Δy : تمثل مقدار التغير فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى .

٢٠٣ معامل الاستقرار النقدى :

يمكن قياس معامل الاستقرار النقدى عن طريق احد المعاملات الاتية :

$$M_s = \frac{m}{r}$$

$$M_s = \frac{C_1}{r}$$

$$M_s = \frac{C_2}{r}$$

حيث :

M_s : تمثل معامل الاستقرار النقدى .

r : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة) .

(*) هناك بعض الاقتصاديين من يحدد اجمالى المعروض النقدى على انه يشمل اوراق النقد المتداولة خارج البنوك + صافى الودائع الخاصة الكلية بالبنوك التجارية (اى الودائع تحت الطلب + الودائع لاجل) ، ويعتمدون على ذلك فى القياس.

m : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى المعروض النقدى (باعتباره يتكون من كمية اوراق النقد المتداولة خارج البنوك + الودائع تحت الطلب) .

C_1 : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى الائتمان المحلى (باعتباره يتكون من مجموع المطلوبات القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى) .

C_2 : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى الائتمان المحلى (باعتباره يتكون من استثمارات البنوك التجارية فى الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات واستثمارات البنك المركزى فى اذون الخزانة والصكوك الحكومية الاخرى) .

فاذا كان حساب معامل الاستقرار النقدى - باى صورة له من الصور الثلاث السابقة اكبر من الواحد الصحيح الموجب ، فان ذلك يشير الى وجود اتجاهات وقوى تضخمية ضعيفة او حاده حسب بعد او قرب هذا المعامل من الواحد الصحيح الموجب . اما اذا كان هذا المعامل اقل من الواحد الصحيح الموجب ، فهو يشير الى وجود اتجاهات وقوى انكماشية . واخيرا اذا كان هذا المعامل يساوى الواحد الصحيح او قريبا جدا منه ، فان ذلك يمكن ان يشير الى حالة من الاستقرار النقدى .

٣٠٣ . معدل التضخم النقدى :

يمكن حساب معدل التضخم النقدى عن طريق المعادلة الاتية :

$$M_1 = m - r$$

حيث :

M_1 : تمثل معدل التضخم النقدى .

m : تمثل معدل التغير السنوي فى اجمالى المعروض النقدى (باعتباره يتكون من اوراق النقد المتداولة خارج البنوك + الودائع تحت الطلب) .

r : تمثل معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة) .

فاذا زاد معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى (m) عن معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (r) ، فان الفرق بينهما يمثل معدل التضخم النقدى (M_1) الذى يجب ان يعكسه معدل التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار . وفى حالة ما اذا لم تعكس معدلات التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار هذا الفرق (معدل التضخم النقدى) ، فان الفرق بين المعدلين الاخرين (اى بين معدل التضخم النقدى ومعدل التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار) يمثل تضخما مكبوتا . Repressed inflation . والتضخم المكبوت يمثل حالة لا تستطيع فى ظلها الاسعار ان ترتفع نتيجة لوجود القيود الحكومية المباشرة التى توضع للسيطرة على الاسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبرى — نظام البطاقات — نظام التراخيص الحكومية لبعض السلع .

ولتلافى عيوب هذه الطريقة والتى توتنتج من عدم دقة الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار فى تكميش اجمالى الناتج السنوى ، فان هناك بعض الاقتصاديين من يقترح حساب ما يعرف . بمعدل الضغط التضخمى المكبوت " عن طريق طرح معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى (بالتحديد السابق) من معدل التغير فى اجمالى الناتج السنوى بالاسعار الجارية . واضافة هذا المعدل (اى الفرق) الى معدلات التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار ، وذلك لتصحيحها نتيجة لانه فى بعض الاحيان لا تعكس الضغوط التضخمية الواقعية التى تحدث لو ان الاسعار تركت لتتحرك بشكل حر .

٤ - اهم الملامح النقدية لمشكلة التضخم في الاقتصاد المصرى:

بدأ الاقتصاد المصرى - شأنه في ذلك شأن جميع دول العالم تقريبا - يعانى من مشكلة التضخم بدرجات متفاوته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فالرقم القياسى لنفقات المعيشة ارتفع من ١٠٠ في عام ١٩٣٩ - باعتبارها سنة الاساس - ليصل الى ٣٠٦ في عام ١٩٥٠ ثم الى ٣٩٣ في عام ١٩٦٧/٦٦ . (١)

وفي الواقع فان المتتبع لهذه الظاهرة او المشكلة في الاقتصاد المصرى يجد ان ابعادها العامة يمكن تحديدها كالاتى :

أ - ان جذورها تمتد الى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تعرض الاقتصاد المصرى لموجات تضخمية نتيجة اغراقه بتيار متدفق من القوة الشرائية أدى الى حدوث زيادة طائلة في الطلب على السلع والخدمات بقدر يفوق المعروض منها .

ب - انها لم تظهر كمشكلة متجسمه وملموسة تتزايد وطأتها عاما بعد آخر الا في أعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، حيث لجأت الحكومة الى اتباع سياسة التمويل بالعجز في ميزانية الدولة لمواجهة : العدوان الثلاثى وآثاره - مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى بدئ في تنفيذها في شهر يوليو ١٩٦٠ - حرب اليمن ، وكذلك في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ وما نجم عنها من تزايد الانفاق العسكرى لمواجهة اعادة بناء القوات المسلحة ، وتزايد الانفاق العام لتدعيم الجبهة الداخلية ولتعويض الخسائر الناتجة من فقدان العديد من وحدات الانتاج وبعض مصادر الدخل مثل : قناة السويس - ابار البترول - السياحة ، الامر الذى عكس نفسه في توسع الحكومة في استخدام سياسة التمويل بالعجز بالاقتراض من الجهاز المصرفى والاقتراض الخارجى .

---

(١) أنظر :

احمد عبد العزيز الشرقاوى ، المناهج التحليلية للتضخم (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٦٤/١٩٦٥ - ١٩٧٤) ، مذكرة رقم ١١٧٨ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣٦ .

جـ - انها لم تصل الي حد التفجر الا فى السنوات الاخيرة . فطبقا لدراسة حديثة اعدها المؤلف اخيرا لتوصيف مشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى كميا عن طريق مجموعة من المؤشرات والمقاييس الحقيقية والنقدية خلال الفترة من ٦٤/١٩٦٥ - ١٩٧٤ ، اتضح منها ان : (١)

" الاقتصاد المصرى عانى من مشكلة التضخم بدرجات متفاوته وبمعدلات متباينة خلال الفترة محل الدراسة وان هذه المعدلات وصلت فى نهاية فترة الدراسة الى حد التفجر " .

دليل احد الاسباب الهامة التى تكمن وراء مشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى تتمثل فى التوسع النقدى المفرط . ويمكن توصيف تلك الظاهرة الخطيرة باستخدام مبنى المقاييس النقدية للتضخم السابق تحديدها على النحو التالى :

أولا : حجم الفجوة التضخمية النقدية (فائض المعروض النقدى) :

توضح البيانات الواردة فى الجدول التالى رقم (١) كيف ان الاقتصاد المصرى اتصف طوال الفترة محل الدراسة بظاهرة فائض المعروض النقدى (وبالتالى بوجود فجوة تضخمية نقدية) باستثناء عام ٦٨/١٩٦٩ ، وذلك انعكاس للسياسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومة فى اعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

وهنا تجدر ملاحظة ان حجم فائض المعروض النقدى ، وبالتالى حجم الفجوة التضخمية النقدية ، كان يتصف بالضآلة حتى بداية فترة السبعينات ، انظر جدول رقم (٤) ويدخول الاقتصاد المصرى عقد السبعينات ، بدأت ظاهرة التزايد المتصاعد فى فائض المعروض النقدى ، وبالتالى فى حجم الفجوة التضخمية النقدية ، تتشكل وتتجسم ، بحيث انها وصلت الى ان حجم الفجوة التضخمية النقدية قد تضاعف بما يقرب من خمسة مرات خلال فترة الدراسة ، (فطبقا لبيانات الجدول رقم (٤) ، فان حجم هذه الفجوة ارتفع من ٣ر٤٢ مليون جنيه فى السنة الاولى من سنوات الفترة محل الدراسة ليصل الى ٨ر٢٠٥ مليون جنيه فى السنة الاخيرة من سنوات تلك الفترة) .

---

(١) أنظر : المرجع السابق مباشرة .

جـــــدول رقم (٥)

قياس الفجوه التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (٦٤/١٩٦٥ — ١٩٧٤)

طبقا لمعيار فائض المعروض النقـــــــدى

(بالملايين جنيه)

البيان / السنة	اجمالى الناتج القومى بأسعار ٥٩/١٩٦٠ (١)	الزيادة فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى بأسعار ٥٩/١٩٦٠ (٢)	صافى النقد المتداول خارج البنـــوك (٣)	الودائع الجارية الخاصة (٤)	اجمالى المعروض النقدى ٣ + ٤ = (٥)	الزيادة فى اجمالى المعروض النقدى (٦)	الطلب على المعروض النقدى (٥) / (١) (٧)	(٧) × (٢) (٨)	الفجوه التضخمية (٦) — (٨) (٩)
١٩٦٥/٦٤	٢٠٢٥٫٧	—	٤٠٠٫١	١٩٩٫٤	٥٩٩٫٥	—	٠٫٢٤	—	—
١٩٦٦/٦٥	٢٠٣٥٫٩	١٠٫٢	٤٣٨٫٦	٢٠٦٫٤	٦٤٤٫٥ —	٤٥٫٥	٠٫٣١	٣٫١٦٢	٤٢٫٣٣٨
١٩٦٧/٦٦	١٩٥١٫٥	٨٤٫٤ —	٤٣٨٫٦	٢٢٨٫٧	٦٦٧٫٣	٢٢٫٣	٠٫٣٤	٢٨٫٦٩٦ —	٦٫٣٩٦
١٩٦٨/٦٧	١٩٢٠٫٢	٣١٫٣ —	٤٢٩٫٦	٢٥١٫٢	٦٨٠٫٨	١٣٫٥	٠٫٣٥	١٠٫٩٥٥ —	٢٫٤٥
١٩٦٩/٦٨	٢١٢٠٫٥	٢٠٠٫٣	٤٣٧٫٥	٢٥٠٫٤	٦٨٧٫٩	٧٫١	٠٫٣٢	٦٤٫٠٩٦	٥٦٫١٩٦ —
١٩٧٠/٦٩	٢٢٤٣٫٠ —	١٢٢٫٥	٤٧٠٫٥	٢٦٠٫٥	٧٣١٫٠ —	٤٣٫١	٠٫٣٢	٣٩٫٢٠٠	٣٫٩٠٠
١٩٧١/٧٠	٢٣٠٦٫٦	٦٣٫٦	٥٠٥٫٩	٢٦٩٫٥	٧٧٥٫٤	٤٤٫٤	٠٫٣٣	٢٠٫٩٨٨	٢٣٫٤١٢
١٩٧٢	٢٣٥٨٫٣	٥١٫٧	٥٥٥٫٤	٣١١٫٢	٨٦٦٫٦	٩١٫٢	٠٫٣٦	١٨٫٦١٢	٧٢٫٨٨٨
١٩٧٣	٢٢٨١٫٣	٧٧٫ —	٦٣١٫٤	٣٥٧٫٩	٩٨٩٫٣	١٢٢٫٧	٠٫٤٣	٣٣٫١١٠	٨٩٫٥٩٠
١٩٧٤	٢٢٩٩٫ —	١٨٫٧	٧٧٧٫٢	٤٢٧٫٦	١٢٠٤٫٨	٢١٥٫٥	٠٫٥٢	٩٫٧٢٤	٢٠٥٫٧٧٦

المصـــــدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، سنوات مختلفـــة

ثانيـــا : معاملات الاستقرار النقدى :

تشير البيانات الوارده فى الجداول أرقام (٢) ، (٣) ، (٤) التالية الى ان الاقتصاد المصرى شهد حالة مزدوجة (على طرفى نقيض) من عدم الاستقرار النقدى خـــلال الفترة محل الدراسة . وتتمثل تلك الحالة فى انكماش واضح خلال السنوات ٦٦/١٩٦٧ - ٦٧/١٩٦٨ - ٦٨/١٩٦٩ ثم تضخم نقدى يزداد حده سنة بعد اخرى ابتداء من فـــترة السبعينات ، حتى يصل الى حد التضخم الجامح فى السنة الاخيرة من سنوات فترة الدراسة .

ولاثبات هذه الحالة المزدوجة من عدم الاستقرار النقدى التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة ، فاننا سوف نستخدم قياسات معامل الاستقرار النقـدى بصورة المختلفة الوارده فى الجداول السابق الاشارة اليها .

فتلك القياسات لمعامل الاستقرار النقدى بصورة المختلفة لسنوات الفترة محـــل الدراسة تشير الى ان فترة السنوات الثلاث الاخيرة من الستينات تميزت بحالة من الانكمـــاش الذى شهده الاقتصاد المصرى . وهذا ما يعكسه القيم السالبة (التى بعضها اقل مـــن الواحد الصحيح والبعض الاخر اكبر من الواحد الصحيح السالب) والقيم الموجبة التى هـــى اقل من الواحد الصحيح الموجب) لمعامل الاستقرار النقدى .

ومن ناحية اخرى فان استقرار البيانات الوارده فى الجداول السابق الاشارة اليها لتوضح انه ابتداء من فترة السبعينات اتجه معامل الاستقرار النقدى ليأخذ قيما تزيد عـــن الواحد الصحيح الموجب بدرجات متفاوته حتى وصل الى قيمة كبيرة فى السنة الاخيرة مـــن سنوات الفترة محل الدراسة . ونظره الى قياسات معامل الاستقرار النقدى بصورة المختلفة كما هى وارده فى الجداول رقم (٢) ، (٣) ، (٤) لتؤكد لنا هذا الاتجاه .

فطبقا للجدول رقم (٢) فان معامل الاستقرار النقدى ارتفع من الا عـــام ٦٩/١٩٧٠ الى ١ر٢ عام ٧٠/١٩٧١ الى ٣ر٥ طم ١٩٧٢ ، ثم انخفض الى ٤ر٤ عـــام ١٩٧٣ ، ثم قفز قفزة كبيرة عام ١٩٧٤ ليبلغ ١ر٢٧ . وبالمثل فان الجداول رقم (٣) ، (٤)

توضح لنا نفس المسار الذى وضحه الجدول السابق . فمعامل الاستقرار النقدى ارتفع من ١ر٢ الى ٣ر٤ الى ٧ر٧ فى اعوام ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢ على التوالى ثم انخفض الى ٢ر٤ فى عام ١٩٧٣ ثم واصل ارتفاعه الحاد فى عام ١٩٧٤ ليصل الى ١ر٣٧ طبقا للجدول رقم (٣) . بينما معامل الاستقرار النقدى طبقا للجدول رقم (٤) ، فان قيمته ارتفعت من ١ر٥ الى ٢ر٣ الى ٦ر٥ فى أعوام ١٩٧٠/٦٩ ، ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢ ثم انخفضت قيمته الى ٢ر٤ فى عام ١٩٧٣ ، ثم قفزت قفزة ضخمة فى عام ١٩٧٤ لتصل الى ٣٦ر٠ .

جـــــدول رقـــم (٣)
قياس معامل الاستقرار النقـــدى فى الاقتصـــاد المصـــرى خلال
الفترة (١٩٦٥/٦٤ — ١٩٧٤)
باستخدام معيار المعروض النقدى (*)

البيان / السنة	معدل التغيير السنوى فى المعروض النقـــدى (١)	معدل التغيير السنوى فى اجمالى النـــاتج القومى باسعار ٥٩/ ١٩٦٠ (٢)	معامل الاســـتقرار النقـــدى (١) ÷ (٢) = (٣)
١٩٦٥/٦٤	—	—	—
١٩٦٦/٦٥	٧ر٥	٥ر	+ ١٥ر
١٩٦٧/٦٦	٣ر٤	— ١ر٤	— ٢ر٨
١٩٦٨/٦٧	— ٢ر	— ١ر٧	— ١ر٢٠
١٩٦٩/٦٨	— ١ر	١٠ر٤	+ ٠ر١٠
١٩٧٠/٦٩	٦ر٣	٥ر٧	+ ١ر١٠
١٩٧١/٧٠	٦ر١	٢ر٨	+ ٢ر١٠
١٩٧٢	١١ر٧	٢ر٢	+ ٥ر٣٠
١٩٧٣	١٤ر١	٣ر٢	+ ٤ر٤
١٩٧٤	٢١ر٧	٠ر٨	+ ٢٧ر١

المصـــــدر : الجـــدول الســـابق

(*) المعروض النقدى = صافى النقد المتداول خارج البنوك + الودائع الجاريـــة

جـــدول رقـــم (٢)

قياس معامل الاستقرار النقدى فى الاقتصاد المصرى خـــلال الفترة (١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٧٤) باستخدام محيار اجمالى الائتمان المحلى (م)

(الصورة الأولى)

(بالملايين جنيه)

البيان / السنة	اجمالى مطلوبات القطاع الخاص (٢٪) (١)	اجمالى مطلوبات البنوك المتخصصة (٠٠٠) (٢)	اجمالى مطلوبات قطاع الحكومة (٠٠٠٠) (٣)	اجمالى الائتمان المحلى (١)+(٢)+(٣) = (٤)	معدل التغير السنوى فى اجمالى الائتمان المحلى (٥)	معدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى	معامل الاستقرار النقدى (٥) ÷ (٦) = (٧)
١٩٦٥/٦٤	٢٨٢	١٣٧ر١	٧٤٦ر٥	١١٦٥ر٦	—	—	—
١٩٦٦/٦٥	٢٨٤ر٢	١٤٣ر٣	٨٤٦ر٥	١٢٧٣ر٥	٩ر٢	٥ر	١٨ر٤
١٩٦٧/٦٦	٢٨٣ر٣	١٢٦ر٧	٩٣٥ر٥	١٣٤٥ر٩	٥ر٢	— ١ر٤	١ر٢
١٩٦٨/٦٧	٢٨٠ر٢	١٣٤ر٥	٩٨١ر٤	١٣٩٦ر١	٤ر١	— ١ر٧	— ٢ر٤
١٩٦٩/٦٨	٣٠٨ر٥	١٣٩ر٧	١٥٢٥ر٢	١٤٥١ر٢	٣ر٩	+ ١٠ر٤	٤ر—
١٩٧٠/٦٩	٣٣٧ر٤	١٤٣ر—	١٠٧١ر٨	١٥٥٢ر٢	٦ر٩	+ ٥ر٧	١ر٢
١٩٧١/٧٠	٣٢٦ر٦	١٦٧ر٩	١٢٤٨ر٧	١٧٣٩ر٢	١٢ر—	+ ٢ر٨	٤ر٣
١٩٧٢	٤٢٥ر٦	١٢٧ر٤	١٤٨٢ر٤	٢٠٣٥ر٤	١٢ر—	+ ٢ر٢	٢ر٧
١٩٧٣	٤٣٨ر٩	١٢٥ر٧	١٦٣٦ر٣	٢١٩٥ر٩	٧ر٨	+ ٣ر٢	٢ر٤
١٩٧٤	٥٨٧ر١	٢٠١ر١	٢٠٥٩ر٧	٢٨٤٧ر١	٢٩ر٧	+ ٨ر٥	٣٢ر١

المصدر : البنك المركزى المصرى ـ المجلة الاقتصادية + اعداد مختلفة + والجداول السابقة

(م) اجمالى الائتمان المحلى = اجمالى مطلوبات القطاع الخاص + اجمالى مطلوبات البنوك المتخصصة + اجمالى مطلوبات قطاع الحكومة

(٢٠) اجمالى مطلوبات القطاع الخاص = ودائع وسلفيات + أوراق ماليـــــة

(٣٠) " " البنوك المتخصصة = استثمارات + تسهيلات ائتمانية

(٤٠) " " الحكومـــــــة = استثمارات وتسهيلات ائتمانية + الاموال المقابلة للكتلة النقدية + ودائع صندوق توفير البريـــد

جـــدول رقـــم (٦)

قياس معامل الاستقرار النقدى فى الاقتصاد المصرى خلال

الفترة (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٤) باستخدام

معيار اجمالى الائتمان المحلـــى (٤)

(الصـــورة التاشيميـــة)

البيان / السنة	أوراق مالية (١)	أوراق تجارية مخصومة (٢)	قروض وسلفيات (٣)	أذون خزانه مصرية (٤)	صكوك حكومية اخرى (٥)	اجمالى الائتمان المحلى (١)+(٢)+(٣)+(٤)+(٥) = (٦)	معدل التضخم المنوى فى اجمالى الائتمان المحلى (٧)	معدل التغيير المنوى فى اجمالى الناتج القومى الحقيقى (٨)	معامل الاستقرار النقدى (٧) ÷ (٨) = (٩)
١٩٦٥/٦٤	٢١١ر٥	٦	٣٢٨ر٩	٢٦٠ر٨	١٣٣ر٢	٩٤٠ر٤	—	—	
١٩٦٦/٦٥	— ١٢٦ر	٤ر٤	٤٤٢ر٩	٢٩٣ر٨	١٣٣ر٧	١٠٥٥ر٨	١١ر٧	٥ر	٢٣ر٤
١٩٦٧/٦٦	١٦٦ر٦	٥ر١	٥٢٠ر١	— ٣٠٧ر	— ١٣٤ر	١١٢٤ر٢	— ٧ر	— ٤ر١	— ٩ر١
١٩٦٨/٦٧	١٨٤ر٤	٢ر٢	٥٧٧ر٧	— ٢٨٦ر	١١٣ر٧	١١٦٣ر٩	٣ر٥	— ١ر٧	— ٢ر١
١٩٦٩/٦٨	١٧٩ر٦	— ٢ر	٦٢٧ر٢	— ٣٠٨ر	١١٥ر٩	١٢٣٢ر٧	٥ر٨	+ ١٠ر٤	٦ر٥
١٩٧٠/٦٩	١٥٠ر٢	٤ر٣	— ٧١٩ر	— ٣٥١ر	١١٥ر٩	١٣٤٠ر٨	٨ر٧	+ ٥ر٧	٥ر١
١٩٧١/٧٠	١٥٥ر١	٢ر١	٨٣٢ر٢	— ٣٥٧ر	١٣٧ر١	١٤٦١ر٨	٨ر٩	+ ٢ر٨	٣ر٢
١٩٧٢	١٢٦ر٤	—	٩٨١ر٨	٥٦٣ر١	١١٩ر٧	— ١٧٩١ر	١٣ر٨	+ ٢ر٢	— ٦ر
١٩٧٣	١١٦ر٩	—	٩٩٤ر٨	٦٨٨ر١	١٣٣ر٧	١٩٣٣ر٥	٢ر٨	+ ٣ر٢	٢ر٤
١٩٧٤	٨٧ر٨	—	١٤٠٢ر٧	— ٨٢٥ر	١٨٢ر٨	٢٤٨٩ر٣	٢٨ر٧	+ ٨ر٥	— ٣٦ر

المصـــدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة ، والجداول السابقـــة .

(٤) اجمالى الائتمان المحلى = استثمارات البنوك التجارية فى الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيـــات ،

+ استثمارات البنك المركزى فى اذون الخزانه المصرية والصكوك الحكومية الاخـــرى .

٥ - بعض القرارات المقترحة :

1- Brentenbrenner, M., and Holzman, F., "A Survey of Inflation Theory", American Economic Review, Vol. LIII, 1963.

2- Charlesworth, H., The Economics of Repressed Inflation, George Allen and Unwin ITD, Landon, 1956.

3- Fedorowicz, Z., Finances within the Proccss of Balanced Growth in the Socialist Economy, Institute of International Finance, La Hayc, 1968.

4- _____, Financial Planning, Research Institute for Developing Countries, The Central School of Planning and Statistics, Warsaw, 1968.

5- Friedman, M., Inflation: Causes and Consequences, Asia Publishing House, Bombay, 1962.

6- _____, "The Demand for Monev, Some Theoretical and Emperical Results", Journal of Political Economy, August, 1959.

7- Haberler, G., "Internal Factors Causing Inflation", Inflation Proceedings of a Conferenoe held by the I.E.A., Macmillan, London, 1962.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

8- Haggar, A., The Theory of Inflation; A Review, Cambridge Unversity Press, London, 1964.

9- Hansen, B., Lectures in Economic Theory (General Equilibrium Theory), Pot I, Institute of National Planning, Cairo, 1964.

10- _____, Inflation Problems in Small Countries, Central Bank of Egypt, Cairo, 1960.

11- _____, A Study in the Theory of Inflation, George Allen and Unwin LTD, London, 1951.

12- Holzman, F., and Brenfenbrenner, M. "A Survey of Inflation Theory", American Economic Review, Vol., LIII, 1963.

13- Laidle, D., and Patinkin, J., "Inflation, A Survey", The Economic Journal, Vol. 85, Dec. 1975.

14- Latance, H., "Cash Balances and the Interest Retes: A Prayamatic Approach", The Review of Economics and Statistics, Nov. 1964.

15- Lerner, A., "The Inflationary Prices: Some Theoretical Aspects", The Review Of Economics and Statistics, 1949.

16- Minc, B., On the Symptoms of Inflation in Socialist Economy, The Advanced Course in National Economic Planning, The Central School of Planning and Statistics, Warsaw, 1967.

17- Oyrazanowski, B., "Problems of Inflation Under Socialism", Inflation Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association, London, 1962.

18- Patinkin, J., and Laidle, D., "Inflation; A Survey", The Economic Journal, Vol. 85, Dec. 1975.

19- Salant, W., "The Inflationary Gap: meaning and Signification for the Policy-making" American Economic Review, Vol. XXXII, 1952.

20- Selden, R., " Monetary Velocity in the United States" Studies in the Onantity Theory of Money, Edited by M. Fricdman, Chicago, 1956.

21- Simkin, C., "Notes on the Theory of Inflation" The Review of Economics and Statistics, Vol. XX, 1953.

22- Smithics, A., "The Control of Inflation", The Review of Economics and Statistics, Vol. XXXIX, 1959.

23- Turvey, R., "Some Aspects of the Theory of Inflation in a Closed Economy", The Economic Journal Vol. LXI, 1951.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner